التعاون والتنافس التركي الإيراني تجاه سوريا والعراق

إعداد

مصطفى محمد صلاح محمد

الباحث بقسم العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة أسيوط

أ.د. إسماعيل صبري مقلد
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
كلية التجارة – جامعة أسيوط

أ.د. عبد السلام علي نوير
أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة
عميد كلية التجارة – جامعةأسيوط

ملخص الدراسة :

يتمحور موضوع الدراسة حول التعاون والتنافس التركي – الإيراني تجاه سوريا والعراق، والتعرف على الدوافع والأهداف التركية والإيرانية تجاه سوريا والعراق، خاصة في المرحلة التي أعقبت عام ٢٠١١م، وتوضيح الإستراتيجية الإقليمية لكل منهما، فضلا عن تتبع مسار العلاقات المستقبلية بينهما في ظل تقاطع مصالحهما.

وتتضمن هذه الدراسة النقاط الأساسية التالية:

١. البحث وتحليل الدوافع والأهداف التركية والإيرانية تجاه سوريا والعراق.

٢. تأثير المتغير السوري والعراقي على مسار العلاقات التركية – الإيرانية.

٣. الملامح العامة للسياسة التركية والإيرانية تجاه سوريا والعراق.

٤. السمات العامة للأنماط الحاكمة للعلاقات التركية – الإيرانية.

٥. مستقبل العلاقات التركية – الإيرانية.

وتضمنت الدراسة العديد من أهم النتائج، وتتمثل في:

١. أن العلاقات التركية – الإيرانية برغم اختلاف التوجهات الإستراتيجية لكليهما فإن ذلك لم يتطور إلى فرضية المواجهة المباشرة، أو بلورة سياسات من شأنها الإضرار بمصالح الطرف الآخر.

٢. أسهمت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١م، بصورة كبيرة في التعريف بحقيقة الدور التركي والإيراني في سوريا والعراق، وإثارة تساؤلات حول مستقبل دورهما، وتأثيره على مسار العلاقات الثنائية.

Abstract:

The study aims at identifying the Turkish and Iranian motives and targets toward Syria and Iraq, especially in the period following 2011, and clarifying the regional strategy of both of them and the future relations path between them under the intersection of their interests.

The study discussed the following main points

1. **The general features of Turkish and Iranian policy toward Syria and Iraq.**
2. **To discuss Turkish and Iranian motives and targets toward Syria and Iraq.**
3. **The effect of the Syrian and Iraqi changes on the Turkish-Iranian relations.**
4. **General features of the governing patterns of Turkish-Iranian relations.**
5. **The future of Turkish-Iranian relations.**

The study included many findings that:

1. **Turkish-Iranian relations, despite different strategic orientations, have not evolved into the hypothesis of direct confrontation or the development of policies that would harm the interests of the other party.**
2. **The events that took place in the Arab region after 2011 have greatly contributed to the fact of the Turkish and Iranian role in Syria and Iraq and the future of their role and influence on the course of the bilateral relations.**

مقدمـــة:

ترتبط أغلب دول العالم المتجاورة فيما بينها بعلاقات إنسانية، واجتماعية مشتركة، وروابط تاريخية وحضارية، ومصالح تجارية واقتصادية، إلا أن المنطقة العربية، وخاصة جيرانها من غير العرب تتميز العلاقات فيما بينها بسمة التباعد، والاختلاف والعداء بدلًا من علاقات حسن الجوار، حتى أضحت القاعدة الحاكمة للعلاقات مع دول الجوار العربي الصراع وليس التعاون والرغبة في التعايش السلمي، وبالتالي تحولت دول الجوار تلك إلى مصدر تهديد إستراتيجي مستديم للوطن العربي، ويمكن الإشارة إلى أن تركيا وإيران تعدان من أهم دول الجوار للمنطقة العربية اللتين أصبحتا أكثر تأثيرًا في مجريات السياسة العربية، وأضحى يحكمها العديد من أشكال التوترات والأزمات وإن كانت هناك بعض العلاقات التعاونية، وتشمل تلك الملفات الخلافية القوميات العرقية المتصارعة، والمعارك التاريخية الحاضرة في الذاكرة الشعبية الجماعية للشعوب العربية، ومشكلات حدودية، وصراعات حول المياه، وطموحات توسعية من أجل استعادة أمجاد قديمة، واختلاف في موازين القوى وتباين المصالح والعلاقات السياسية فيما بينها، وتأسيسًا على ذلك تراوحت العلاقات التركية – الإيرانية بين قضايا التنافس والتعاون بشأن سوريا والعراق بفعل الاختلافات فى التوجهات الإستراتيجية لكليهما.

موضوع الدراسة:

بعد عام ٢٠١١م وما سمي إعلاميًا " ثورات الربيع العربي" شهدت المنطقة العربية تغيرات جذرية في العديد من النظم السياسية العربية، كما أظهرت أيضًا انعكاسات مباشرة تتعلق بتطورات العلاقات التركية- الإيرانية وحضورًا أوسع في المنطقة العربية، والذي دفع بمزيد من تدخلات الدولتين في المنطقة ،خاصة في سوريا والعراق، لما يمتلكانه من أهمية إستراتيجية في الفكر التركي والإيراني، ولعل هذه التدخلات تتعلق بصورة مباشرة في تداعياتها على الأمن القومي العربي، وعليه تتناول الدراسة أبعاد العلاقة بين الجمهورية التركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية،خاصة تجاه مناطق النفوذ في المنطقة العربية، ودراسة التحالفات ،والتحالفات المضادة. ويرجع سبب اختيار الباحث لهذا الموضوع إلى ما تمر به المنطقة من صراعات وأحداث دفعت بالعلاقات فيما بينهما إلى مزيد من التجاذبات بالتوافق والاختلاف ،خاصة تجاه القضايا المشتركة بينهما كالأزمة السورية، والمسألة الكردية في العراق وغيرها من قضايا المنطقة العربية.

أهمية الدراسة:

نظرًا لما تمثله حركة التفاعلات بين تركيا وإيران لكونها تمثل عنصرًا مهما من عناصر استقرار أو عدم استقرار بيئة هذه التفاعلات، إذ تكون للتجاذبات والتنافرات بين طرفي العلاقة آثار كبيرة لا يمكن تجاهلها على توازن القوى في المنطقة العربية، فإن أهمية البحث تنبع من أهمية حركة التفاعلات هذه وآثارها، وفي ضوء الدور الأساسي الذي تؤديه كل من تركيا وإيران في المنطقة بشكل عام، وسوريا والعراق بشكل خاص، يتمثل هدف الدراسة أولًا في متابعة مسارات الدور الإقليمي التركي والإيراني تجاه سوريا والعراق في الفترة ما بعد ٢٠١١م،وذلك من خلال تتبع تطور البيئة المحيطة بهذا التفاعل، وتداعيات الأحداث السياسية التي جرت فيها على تحديد تلك المسارات. ويمكن الحديث عن أهمية تلك الدراسة من خلال محوري الأهمية العلمية، والأهمية العملية، وذلك على النحو التالي:

أ- الأهمية العلمية (النظرية): تعود الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها تسعى لتوضيح أهمية سوريا والعراق في الإستراتيجيتين الإقليمية التركية والإيرانية؛ حيث ،ومن خلال الدراسة ،يمكن بحث العلاقات بين البلدين، وأهم التغيرات والتحولات التي طرأت على الدور الإقليمي التركي والإيراني في المنطقة العربية وإنعكاسات هذه العلاقة في تجاذباتها على دول الجوار، وخاصة الدول التي تعد دول المواجهة بينها للصراع على مناطق النفوذ، وكذلك فهم تطورات العلاقة بين الدولتين على المدى البعيد، ومدى تأثير المستجدات العالمية والإقليمية على مستقبل هذه العلاقة.

ب- الأهمية العملية(التطبيقية): يمكن من خلال الدراسة التعرف على الإستراتيجية التركية والإيرانية وأبعاد الدور الذي تمارسه الدولتان تجاه سوريا والعراق؛ حيث تعد سوريا والعراق بالنسبة لكل منهما ذات أولوية، خاصة في أجندة السياسة الخارجية لهما، وذلك لموقعهما الإستراتيجي المتميز، ومصادرهما الاقتصادية الهائلة، كما يمثلان مجالًا حيويًا بمختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، والدينية، إضافة إلى أن الباحث يأمل بأن تقدم تلك الدراسة فهما عميقا للعلاقات التركية - الإيرانية، بتحليل هذه العلاقات وأهدافها، ودوافعها تجاه المنطقة العربية، وأثر ذلك على الأمن الإقليمي العربي.

أهداف الدراسة:

أ- التعرف على السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران تجاه سوريا والعراق.
ب- توضيح أهمية سوريا والعراق في الفكر الإستراتيجي لتركيا وإيران وتبيان أهداف كل منهما.
ت- التعرف على مسار التنافس والتعاون التركي – الإيراني في سوريا والعراق.

مشكلة الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول الإستراتيجيات الإقليمية تجاه سوريا والعراق ومدى تأثير قضايا التنافس والتعاون على مسار العلاقات الثنائية بينهما، كذلك الانعكاسات التي طرأت على العلاقات التركية – الإيرانية من تغير بسبب وجود تنافس بين الطرفين لاعتلاء مكانة إقليمية في المنطقة العربية، وسوريا والعراق خاصة، وذلك في ظل اختلاف الرؤى الأيديولوجية لكلتا الدولتين.

تساؤلات الدراسة:

تتضح مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: ما طبيعة العلاقات التركية- الإيرانية تجاه سوريا والعراق؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

١) ما أهمية العلاقات التركية – الإيرانية بالنسبة لأوضاع الاستقرار والصراع في سوريا والعراق؟

٢) ما محاور الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران تجاه سوريا والعراق؟

٣) ما مستقبل العلاقات التركية – الإيرانية في ظل قضايا التعاون والتنافس الإقليمي؟

مناهج وأدوات الدراسة:

أ- **منهج تحليل الدور Role Analysis**: سيتم توظيفه لرصد الإمكانات والقدرات التي تمتلكها الدولتان لممارسة دور إقليمي فاعل والمتغيرات الحاكمة لهذا الدور ومحدداته ،كذلك رصد الدور الذي تسعى إيران لممارسته ليكون منافسًا للدور الإقليمي التركي.

ب- **منهج المصلحة القومية National Interest:** حيث إن غالبًا ما كانت العلاقات بين الطرفين تميل إلى التباعد والتقارب، وفي حالات التوافق كان الاتفاق والتصالح بين البلدين لم يكن من أجل التصالح نفسه، بل من أجل المصلحة الخاصة لكلا البلدين. فكل منهما يرغب في أن يأمن الآخر، ومن هنا كانت الضرورة الملحة لاستخدام نظرية تبادل المنفعة التي توضح حالات التصالح أو التضارب بين البلدين لتحقيق المصالح الخاصة.

ج- **منهج صنع القرار Decision Making:** صناعة القرار عملية ملازمة لجميع النظم، على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومستوياتها، وكذلك الأيديولوجية التي تنضوي تحتها، ويرجع اختيار هذا المنهج إلى أنه يساعد الباحث على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يُتخذ القرار فيه التركي والإيراني، كما يقوم بتحليل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسات الخارجية التركية، والإيرانية، تجاه سوريا والعراق؛ حيث تأخذ بعين الاعتبار مراحل صنع القرار، العوامل المؤثرة في صنع القرار، ودوافع صنع القرار في العلاقات بين البلدين.

مدخل للدراسة:

تتميز العلاقة بين تركيا وإيران بالتنافس والتوتر؛ وإن كان نمط العلاقة بينهما ينطوي بداخله على نوع من التعاون؛ إلا أن إيران ترى تركيا على أنها أداة غربية لحلف شمال الأطلسي(الناتو)، الذي تعده إيران تهديدًا مباشرًا لها، في حين ترى تركيا إيران منافسًا إقليميًا لها كإحدى القوى الإقليمية الكبرى المنافسة لها في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، والمنطقة العربية بصورة خاصة، بعد أحداث ما يسمى الربيع العربي عام ٢٠١١م، كما أن اختلاف المواقف التركية عن المواقف الإيرانية تجاه الاضطرابات والأزمات داخل المنطقة العربية، نتيجة اقتراب أو تباعد الأطراف المنخرطة في تلك الأزمات من الدولتين، أسهم في بلورة حالة من التوتر التي يتجاذبها تلاقي توجهات الدولتين تجاه بعض المشكلات الإقليمية(**السعيدي، ٢٠١٤: ١٢٧**). واعتمدت العلاقات التركية – الإيرانية، من خلال تلك الملفات التي تمثل المنطقة العربية الساحة الجغرافية الشاملة لتلك التفاعلات، فالمنطقة العربية بما تمثل من أهمية حيوية تشكل الجناح الثالث لمسار العلاقات التركية – الإيرانية، فموقع الدولتين يفترض على كل منهما تبني سياسات تراعي فيها كل دولة منهما الأخرى فيما يتعلق بالسياسة الموجهة تجاه قضايا المنطقة العربية ،خاصة أنها تمثل ميدان التأثير المتبادل بين الجانبين، وقد نجحت تركيا في الاستفادة من إيران تجاه تنفيذ أهدافها تجاه المنطقة العربية ضمن مستويات وأبعاد مترابطة(**أوغلو، ٢٠١١: ٤٧١: ٤٧٢**).

أولًا: السمات العامة للعلاقات التركية - الإيرانية:

إن العلاقات التركية – الإيرانية تتخذ منحى صعودًا وهبوطًا لا تسير في مسار ثابت كون الاثنين يشهدان منافسة حقيقية على مناطق النفوذ الإقليمية، وأن هذه المنافسة تأتي من خلال الأهداف التوسعية الإقليمية، الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على اتجاه العلاقات بينهما، كما أظهرت مجريات الأحداث في المنطقة العربية هامشا كبيرا للبراجماتية التي تستند عليها الدولتان في تحقيق أهدافهما الخارجية؛ حيث يتعامل كل منهما مع تلك المتغيرات وفق ما تمليه عليه مصالحهما القومية دون الاعتبار لمستقبل الأمن الإقليمي العربي، وفيما يلي أبرز تلك العوامل:(**العزاوي، ٢٠١٩: ١٧٣: ١٧٦**).

١. إن العلاقات التركية – الإيرانية قائمة على أساس التعاون، والتنافس على المنطقة العربية، وبرغم وجود التنافس فإن ذلك لم يؤثر بصورة سلبية على نمط التعاون، وتنسيق الجهود المشتركة بينهما، كما أن الدولتين تتخوفان من الصدام المباشر لما في ذلك من انعكاسات سلبية عليهما، وبرغم ذلك فإن هذا لا ينفي استحالة أن تشهد العلاقات بينهما حالة من التدهور.

٢. أسهمت حالة الفراغ الإقليمي التي أعقبت ما يسمى بالثورات العربية إلى زيادة الحضور الإقليمي التركي والإيراني، وأصبحتا تمتلكان عوامل القدرة على التأثير في سياسات الكثير من دول المنطقة خاصة سوريا والعراق لكونهما يحتلان أهمية كبرى في توجهاتهما الإقليمية في المنطقة العربية، ومحور التأثير الأكبر على نمط علاقاتهما.

٣. يشكل العامل الاقتصادي دافعا مها في التأثير على مجريات العلاقات التركية – الإيرانية في انتهاج مسار التعاون، ويمكن إبراز تأثير هذا العامل كمتغير مستقل لم يتأثر بمجريات الأحداث الإقليمية والدولية، وبالتالي يعتمد كل منهما على الآخر في مجالات التعاون الاقتصادي لما يمتلكه الاثنان من مقدرات اقتصادية وعوامل جغرافية تساعد في زيادة مستوى الاعتماد المتبادل.

٤. يمثل المتغير السوري أحد أهم الأسباب التي أظهرت حدة الخلافات بين الجانبين، نتيجة لاختلاف التوجهات الخارجية لكليهما، ومن ثم ستبقى سوريا أحد الملفات المحورية في التأثير على مجريات الأزمة السورية، وعلى هامش العلاقات بينهما، في ظل اختلاف الأهداف التي يسعى الطرفان إلى تحقيقها حول مستقبل الأوضاع الداخلية السورية، كامتداد للتأصير في باقي القضايا المرتبطة بالإقليم العربي، كما يمثل المتغير العراقي عاملا مهما ومؤثرا في العلاقات التركية – الإيرانية؛ إذ تسعى كل من الدولتين إلى توسعة نطاق النفوذ داخل العراق، الأمر الذي أدى إلى تقاطع المصالح القومية بينهما(**العزاوي، ٢٠١٩: ١٧٣: ١٧٦**).

ثانياً: السياسة التركية تجاه سوريا والعراق:

تتميز السياسة التركية تجاه الدول العربية، خاصة سوريا والعراق التي تربطها بهما حدود برية بالكثير من الغموض والتقلب، وفيما كانت السياسة التركية تنتهج مبدأ العزلة في علاقاتها مع الدول العربية، سيطرت حالة من التوترات على هذه العلاقات، التي ما تزال حاضرة حتى الآن؛ إلا أنه بالرغم من انتهاج تركيا لسياسة العزلة؛ فقد شكلت قضيتا الأكراد والمياه المحددين الأساسيين لسياسة تركيا تجاه سوريا والعراق، كما شهدت العلاقات بينهما توترات متزايدة على خلفية توجيه الانتقادات والاتهامات التركية إلى سوريا بضلوعها في عدم استقرار تركيا(**نورالدين، ١٩٩٧: ١٠**). وفيما يلي أبرز الأهداف والدوافع التركية تجاه سوريا والعراق:

١. التوجهات الخارجية التركية تجاه العراق

كان لاحتلال العراق في عام ٢٠٠٣ عامل مهم في تغيير موازين القوى للواقع الإقليمي وأسهم في زيادة مستوى الانخراط التركي للاستفادة من تلك المتغيرات والظروف في تحقيق الرؤى التركية، وكان للعراق ومشاكله الداخلية الأثر الأكبر في زيادة تحفيز صانع القرار التركي للتأثير في مجريات الحياة

السياسية العراقية، فظهرت عدة دوافع لدى تركيا في سياساتها الخارجية تجاه العراق على النحو التالي: (آل شبانة، ٢٠١٨: ٣٧٥).

أ- ارتباط تركيا بصورة وثيقة بتطورات الأوضاع الداخلية في الدول المجاورة من خلال قوميتي الأكراد والتركمان، مثل سوريا والعراق وإيران، بما يدفعها إلى التدخل في الشئون الداخلية لتلك الدول(غليون، ٢٠١١: ١٥٩).

ب- سعي تركيا إلى الاستفادة من الصعود الكردي في العراق وتعاظم نفوذه داخليًا، ودورها في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في صياغة المشهد العراقي السياسي، وبالتالي تتجه أنقرة نحو مجابهتهم عسكريًا وسياسيًا خوفًا من مساندتهم لحزب العمال الكردستاني التركي(رضوان، ٢٠٠٦: ٢٤٩).

ج- العامل الاقتصادي الذي تحاول تركيا الاستفادة منه في الأسواق العراقية، بالإضافة لذلك التخوفات التركية من تزايد النفوذ الإيراني في العراق عبر العناصر الشيعية، وأيضا وجود العديد من المتغيرات العراقية التي أثرت على السياسة التركية مثل (انتقال العراق إلى الصيغة الفيدرالية بعد أن كانت مركزية – التقارب الذي حققه الأكراد في العراق مع الأكراد في تركيا من خلال تمركزهم على الحدود الشمالية للعراق)(توفيق، ٢٠٠٩: ٤: ٨).

د- الوجود التركماني في شمال العراق الذي يشكل وسيلة ضغط فعالة مكنت أنقرة من مجابهة التواجد الكردي، وعدم تمكن الأكراد من إقامة حكم ذاتي، عوضًا عن السيطرة على مناطق حقول النفط في كركوك، واستخدمت تركيا الأقلية التركمانية في العراق، لكي يصبحوا بمثابة جماعة ضغط تركية هناك، تعمل لصالح مساندة الدور التركي، خاصة دوره في مواجهة الأكراد شمال العراق(بارك، ٢٠٠٥: ٥٨).

كما أن المصالح التركية في العراق ظلت مستقرة نوعًا ما على مر العقود، وكان الدافع الأول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق هو مواجهة المكون الكردي وطموحاته الانفصالية، ويمكن إجمال هذه المصالح من خلال المحددات التالية:

المحدد الأول: داخليًا ويتمثل في مواجهة المكون الكردي التركي، ومنعه من تكوين شراكات مع إقليم شمال العراق وهو ذو الأغلبية الكردية.

المحدد الثاني: خارجيًا ويتمثل في مواجهة النشاطات الكردية العراقية في ظل الخوف من احتمال انتقال التجربة الكردية العراقية إلى تركيا، في ظل تزايد تطلعات أكراد العراق للحصول على منطقة حكم ذاتي، وذلك على خلفية العلاقات المتوترة بين الأكراد والحكومة المركزية في العراق، وعلى الجانب الآخر، الوشائج القبلية، والعائلية، والتاريخية المشتركة بين الأكراد العراقيين والأكراد الأتراك عبر الحدود التركية – العراقية. فضلاً عن أن الأولوية التركية المعلنة في سياستها الخارجية تجاه العراق تتمثل في عودة سلطة الحكومة المركزية والسيطرة الكاملة على الأراضي العراقية بصورة كاملة، بالإضافة لذلك

تهدف تركيا إلى سيطرة الحكومة المركزية العراقية إلى ضمان السيطرة على الموارد الاقتصادية العراقية خاصة النفط، لكي لا يتمكن الأكراد من استغلال الموارد الاقتصادية في تغذية الطموحات الكردية نحو تحقيق الانفصال(**باركي، ٢٠٠٥: ١: ٥**).

المحدد الثالث: تهدف تركيا إلى استخدام الأدوات الاقتصادية في رسم دورها داخل العراق، من خلال سيطرة البضائع التركية على الأسواق العراقية، وأضحت تركيا الشريك التجاري المهم للعراق، وبلغ حجم الصادرات التركية للعراق عام ٢٠١٥م، ١٠ مليارات دولار(**الجابري، ٢٠١٢: ٥١**).

المحدد الرابع: تعمل تركيا على امتلاك سياسة مؤثرة في العراق برعاية أمريكية لكونها الحليف الأهم للولايات المتحدة؛ حيث قامت ببناء علاقات سياسية مع الجانب العراقي للتحرك داخل الساحة الداخلية العراقية بفعل وجود العديد من الملفات التي تتعلق بالأمن القومي التركي(**الحريري، ٢٠١٣: ٢٠٤: ٢٠٥**). بالإضافة لذلك بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م، أتاحت الفرصة لتركيا من أجل العمل على زيادة نفوذها في العراق، وإن كانت هذه الفرصة يتخللها معوقات عدة، سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن بين تلك المعوقات تزايد الحضور والنفوذ الإيراني داخل العراق، والتغيرات التي طرأت على السياسة الداخلية العراقية بفعل سيطرة المكونات الشيعية التابعة لإيران على مجريات الأحداث الداخلية، ومن ثم تبلورت منافسة حادة بين الجانبين على الدور المؤثر في العراق، ومن سيتمكن من رسم سياساته في هذا البلد، الأمر الذي كان له تداعياته على التغيرات في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق من أجل تحقيق وكسب المزيد من التأثير على الساحة العراقية(**النداوي، ٢٠١٢: ٦٢**).

المحدد الخامس: في إطار سياسة تركيا الهادفة إلى احتواء الأكراد؛ تعتمد تركيا على الأقلية التركمانية الذين يمثلون ثالث جماعة عرقية كبيرة في العراق؛ حيث عملت على الدفاع عنهم والمطالبة بحقوقهم، خاصة في مدينة كركوك الغنية بالنفط، كما اسهمت في تشكيل الجبهة التركمانية العراقية التي تهدف إلى الانضمام إلى الجغرافيا التركية، وفي الإطارنفسه لم تتوقف العلاقات التركية مع التركمان العراقيين عند حدود مواجهة الأكراد فحسب، بل إن هذه العلاقة تضمن لتركيا بقاء واستمرارية تدخلها في منطقة شمال العراق، وفي حال التخلص من الأكراد التابعين لحزب العمال الكردستاني التركي هناك، سيصبح التركمان الورقة الأكثر حضورًا في سياسة تركيا التي توظفها في تأكيد وجودها وتأثيرها تجاه المجريات السياسية الداخلية العراقية، على أن يكون للتركمان كافة الحقوق في تقرير مستقبل العراق، والسيطرة على مدينة كركوك الغنية بالنفط **(باركي، ٢٠٠٥: ٥)**.

٣. التوجهات الخارجية التركية تجاه سوريا

شكلت الأزمة السورية فرصة تاريخية لتركيا لتنامي نفوذها الإقليمي في مواجهة الدور الإيراني الذي بات أكثر تأثيرًا وحضورًا، وأصبحت سوريا نقطة محورية في إعادة تعريف السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار، إلا أن سوريا أضحت تمثل عاملًا رئيسًا في تهديد المصالح التركية في ظل حالة عدم الاستقرار، والاضطرابات الداخلية التي باتت تشهدها، خاصة المخاطر الأمنية الناتجة عن تزايد معدلات تدفق اللاجئين وزيادة نشاطات حزب العمال الكردستاني، بالإضافة لذلك فإن سوريا تمثل البوابة الاقتصادية التي تمر منها البضائع التركية، كما أن تركيا شرعت في التنمية الاقتصادية على جانبي الحدود المشتركة بين البلدين(**جبجي وأوستين، ٢٠١٢: ٥٦: ٥٩**).

كما شهدت العلاقات التركية - السورية قبل بداية الأحداث في سوريا في ٢٠١١م، تحسنًا في حجم التقارب السياسي والاقتصادي؛ حيث بدأت بالتحسن بعد طرد الزعيم الكردي عبدالله أوجلان في نهاية التسعينيات، ولم يكن تحسن العلاقات بالنسبة لتركيا فقط، بل كان لمصلحة سوريا أيضًا، وكانت سوريا بالنسبة لتركيا بوابة للانفتاح على المنطقة، وكانت تركيا بالنسبة لسوريا فرصة للخروج من العزلة المفروضة عليها دوليًا(**أولوتاش وآخرون، ٢٠١٥: ٧٥**). ومن زاوية أخرى تعرضت السياسة الخارجية التركية لاختبارات حقيقية مع تصاعد الأزمة السورية؛ حيث أظهرت التباينات في الأبعاد المبدئية والواقعية وتناقضاتها؛ وعلى الرغم من الدعم الذي قدمته تركيا إلى فصائل المعارضة السورية، فإن ذلك لم يكن كافيًا بصورة كاملة للقيام بدور فعال في الأزمة السورية، ومن ثم أظهرت الأزمة السورية أن تركيا لن تستطيع القيام بدورها بصورة أكثر فاعلية باستقلاليه تامة، ولكن بفعل التحالفات الخارجية؛ كما اختبرت أيضًا مدى قدرة التحالفات التي تبنتها تركيا بشأن القضايا التي تعد تهديدًا لها(**يوسف، ٢٠١٥: ٩**). الجدير بالذكر أنه مع اندلاع الأحداث في سوريا، تبنت تركيا العديد من الوسائل السياسية والعسكرية التي من شأنها الضغط على نظام الرئيس السوري بشار الأسد (**أبوالحسن، ٢٠١٢: ٥٢**) وفق العديد من

الأسباب والدوافع، أهمها:

١. التقارب الجغرافي بين تركيا وسوريا، وأن الأحداث السورية من شأنها التأثير على الأمن القومي التركي، وأن التقارب الإيراني السوري سيلقي بظلاله على خلافات بين أنقرة وطهران بسبب توجهاتها المعارضة للنظام السوري.

٢. التخوفات التركية من تكوين شبكة تقارب بين أكراد تركيا وأكراد سوريا، خاصة في ظل السياسة التركية تجاه ملف الأكراد، وحساسيته السياسية لدى أنقرة.

٣. عملت تركيا تجاه إقامة المناطق العازلة، ومناطق حظر الطيران ولاسيما في ظل تنامي الخطر الذي تواجهه تركيا متمثلًا في الأكراد الذين يسيطرون على المناطق الحدودية الذي يمثل تهديدًا للأمن القومي التركي **(المهداوي، ٢٠١٤: ٥٢٠)**.

٤. تبنت تركيا المفاوضات مع الأطراف الداخلية السورية المتنازعة، وعملت على توقيف إطلاق النار، لتصبح طرفًا مؤثرًا في الأزمة لمساعدتها في تنامي دورها، خاصة في ظل تصاعد حدة التدخلات الإقليمية والدولية، وأنه من الممكن أن تفقد الكثير من الامتيازات داخل سوريا **(التقرير الإستراتيجي السوري، ٢٠١٧: ٢)**.

٥. تتبنى تركيا إستراتيجية قائمة على تقديم الدعم للمعارضة السورية، ووفق هذه السياسة استضافت تركيا المعارضة السورية على أراضيها، وكونت علاقات قوية معها، وقدمت كافة أنواع الدعم لتلك الفصائل، مثل أحرار الشام وجيش الإسلام، وفي هذا الإطار تطالب أنقرة من المجتمع الدولي بحماية تلك المجموعات وتنسيق العمل معهم، كما تستضيف تركيا ملايين من اللاجئين السوريين، وهو ما جعلها أكثر الفاعلين في الأزمة السورية، ومن أكثر المتأثرين بها **(أولوتاش وآخرون، ٢٠١٥: ٧١)**.

٦. شرعت تركيا في العمل على تقديم الدعم للمعارضة السورية، الذي لم يقتصر على الدعم المادي والعسكري، بل إنها قدمت الدعم المعنوي القائم على دعوة وإشراك المعارضة السورية في المؤتمرات الخاصة لمناقشة أوضاعهم، والتنسيق مع الجهات الدولية المؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي من أجل الضغط على المجتمع الدولي لممارسة دور فعال داخل الأزمة السورية، والضغط على النظام السوري (العبيدي، ٢٠١٦: ١١١).

٧. إن السياسة الخارجية التي تتبناها تركيا تجاه سوريا تشير إلى طبيعة أهداف الدور التركي الذي بدا يتوسع ويزداد في المنطقة، مما يعكس عملية الربط بين تحقيق المصالح الوطنية الداخلية مع الرؤية الخارجية التي تتبناها تركيا كقوة إقليمية(أمين، ٢٠١٣: ٣١٤). وتأسيسًا على هذا النهج؛ احتلت تركيا في يناير ٢٠١٨م، منطقة عفرين تحت دعاوى حماية الأمن القومي التركي ومواجهة وحدات حماية الشعب الكردية التي تعد امتدادًا لحزب العمال الكردستاني التركي الذي تصنفه تركيا منظمة إرهابية، ولكن في الحقيقة فإن التدخل التركي جاء لموازنة القوى في منطقة شمال سوريا بعد سيطرة الأكراد والقوات السورية الحكومية، كما تقدم تركيا الدعم للفصائل السورية المسلحة، وتمدهم بالدعم اللوجيستي، والسياسي، والعسكري، والمالي، في ظل سياسة أنقرة الهادفة إلى إسقاط النظام السوري، وتدعي أنقرة بأن تدخلاتها العسكرية في سوريا تتصل بصورة مباشرة بسياسات أنقرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وحمايتها من تدفق اللاجئين، وفيما يلي أبرز تلك الأهداف (صلاح، ٢٠١٨: ٩) ومنها: منع تكوين دولة

كردية مستقلة على الحدود السورية التركية، ومواجهة النفوذ الإيراني في سوريا، ودعم الحلفاء السوريين من المعارضة والعناصر المسلحة في مواجهة النظام السوري، وخاصة عناصر الجيش السوري الحر(**صلاح، ٢٠١٨: ٩**).

ثالثاً: السياسة الإيرانية تجاه سوريا والعراق:

يشكل العراق بالنسبة لإيران الجار الإستراتيجي الأهم الذي يمكنها من إحكام السيطرة على مجريات الأحداث في المنطقة، خاصة في ظل تشارك إيران والعراق في أطول حدود تبلغ ١٥٠٠كم، بالإضافة إلى الرغبة الإيرانية في تعزيز ومساندة القوى والأحزاب الشيعية لإضعاف القوى السنية في جنوب العراق، والتي تسيطر على المنفذ الإستراتيجي المطل على الخليج، الذي يحتوي نصف احتياطي النفط العراقي، وتسعى إيران إلى منع نهوض الدولة الوطنية العراقية، الذي قد يترتب عليه مواجهة وتهديد إستراتيجي للنفوذ الإقليمي لطهران، وذلك من خلال ضمان استمرارية بقاء بغداد تابعة للنفوذ الإيراني؛ بحيث يكون لإيران آلياتها للتأثير في شئون العراق من خلال الفاعليين السياسيين المؤثرين في الهياكل السياسية العراقية، ودعم المرشحين الموالين لها في قوائم مجمعة لمواجهة الكتل السنية لتتمكن من تكوين حكومة عراقية شيعية لضمان تأمين مصالحها(**صلاح، ٢٠١٨: ٩**).

١. التوجهات الخارجية الإيرانية تجاه العراق

بدأ النفوذ الإيراني يزداد في العراق بعد الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١م، الذي كان يمثل المعوق الأبرز أمام ممارسة إيران لدورها الإقليمي في العراق؛ حيث كان الانسحاب الأمريكي بمثابة الفرصة الذهبية لإعادة رسم الدور الإيراني، وتزايد تأثيره على مجريات الحياة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ويمثل العراق أهمية كبيرة في المشروع الإقليمي الإيراني الذي تسعى لتحقيقه في المنطقة(**Eisenstadt, 2015: 5**). كما أنه لا يمكن تحليل السياسة الإيرانية وإستراتيجيتها تجاه العراق دون التطرق إلى أهداف هذه السياسة وتحليلها، ويمكن إجمال هذه المحددات والدوافع على النحو التالي:

أ- الأهمية الإستراتيجية للعراق بالنسبة لإيران؛ حيث إن العراق يمثل العمق الإستراتيجي لها، بل ويعدون العراق جزءا من الأراضي الإيرانية، وهذا ظهر بصورة واضحة في تصريحات المسئولين الإيرانيين، بداية من "أبو الحسن بني صدر" أول رئيس بعد الثورة الإيرانية الذي أعلن بأن "العراق كان عبر التاريخ جزءًا من فارس، والدليل وجود آثار طاق كسرى قرب بغداد"، وما صرح به رئيس أركان الجيش الإيراني "فيروز أبادي"، عندما أعلن بأن "الخليج والمنطقة كانت دائمًا ملكًا لإيران، ونفط الخليج يقع في مناطق فارسية، ملك إيران".

ب- يعد العراق بالنسبة لإيران البوابة العربية الأكثر تأثيرًا في مجريات الأحداث في المنطقة، وكذلك مفتاح السيطرة على الدول الخليجية، بالإضافة إلى أن العراق يمثل حلقة الوصل بين المكونات الشيعية بينها وبين الشيعة في سوريا ولبنان والدول الخليجية، لكون العراق من أكبر دول المنطقة.

ج- يحتضن العراق العديد من القوى السياسية الشيعية والكثافة السكانية الشيعية، مما يجعل من اليسير على إيران التوغل والسيطرة الداخلية وإحكام السيطرة على مجريات الحياة السياسية والدينية العراقية، كما تستغل طهران وجود الحوزات الدينية مثل حوزة النجف، التي تمثل مفتاح السيطرة الدينية، وذلك لاستغلالها لإخضاعها لتبعية الحوزة في إيران "حوزة قم"، والتي من خلالها يتم استبدال الولاء الوطني للعراق إلى ولاء ديني طائفي عن طريق تقديم الدعم المالي المباشر للأحزاب والتيارات الشيعية، للتأثير الفكري والسياسي على المجتمع العراقي (كاتزمان، ٢٠٠٥: ٨١).

د- استغلت إيران غياب القيادة السياسية القوية في العراق، وتراجع الدور العربي الحاضر في العراق بعد انسحاب الولايات المتحدة، لتحقيق مزيد من التوغل العسكري، وهذا ما أكده الجنرال قاسم سليماني بأن "بلاده حاضرة في العراق، وأنه يخضع بشكل أو بآخر لإرادة طهران وأفكارها"، وتأتي هذه السيطرة من خلال توغل المخابرات الإيرانية في الدوائر الرسمية والمدن العراقية من خلال التشكيلات العسكرية كفيلق القدس، وقوات بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وجيش المهدي التابع لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الذي تم إنشاؤه بعد الغزو الأمريكي للعراق، كذلك أنشأت العديد من القنوات الإعلامية المرئية والإذاعات التي تتبنى أجندة إيران السياسية(صلاح، ٢٠١٨: ٩: ١٠).(٩٢)

ه- لم تقف محاولات إيران عند حدود السيطرة السياسية والعسكرية، بل حاولت طهران السيطرة على الاقتصاد العراقي من خلال السوق المفتوحة أمام البضائع الإيرانية، كي تتبع طهران اقتصاديًا، كما عملت إيران على اعتماد إستراتيجية من شأنها تجميد الموانئ العراقية، وعدم صلاحياتها للعمل مستقبلًا، وسرقة النفط العراقي من الحقول الحدودية، بالإضافة لذلك تبنت إيران سياسة قائمة على تجريف الأراضي الزراعية العراقية عن طريق إلقاء المخلفات الكيميائية في الأنهار التي تصب في العراق مثل نهر "الكارون"، عوضًا عن تحويل مسارات بعض الأنهار الأخرى إلى داخل الأراضي الإيرانية، مثل نهر "الوند" الذي يمد محافظة ديالي شرق العاصمة بغداد، وإغراق السوق العراقية بالسلع الإيرانية، واستخدام السياحة الدينية للترويج لمرجعيتها، ونتيجة لذلك أضحت طهران أكبر المستثمرين في العراق منذ عام ٢٠٠٣م(صلاح، ٢٠١٨: ٩).

و- التخوفات الإيرانية من عودة مدينة النجف الأشرف للعب دور روحي على مستوى العالم في مقابل مدينة قم الإيرانية، الأمر الذي من شأنه تغيير بوصلة المرجعية الدينية لصالح النجف العراقية على

---

٩٢ - أنشأ الإيرانيون تنظيمًا عسكريًا عراقيًا كجناح عسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ويقوم بجمع المعلومات الاستخباراتية ويقوم بدور الطليعة المسلحة أثناء الحرب مع العراق، وفي الواقع فقد كان التنظيم قوة يتم تدريبها وتجهيز قياداتها من قبل وحدات الحرس الثوري الإيراني، الذي كان يقدم لهم الدعم المالي والعسكري والمساعدات الأخرى، كما أن التنظيم شارك في الحرب العراقية الإيرانية إلى جانب إيران(كاتزمان، ٢٠٠٥: ٨١).

حساب قم الإيرانية، خاصة أن إيران تسعى إلى انتقال المرجعية الدينية من النجف إلى طهران لتحقق المركزية الدينية والرمزية للشيعة في العالم(السرجاني، ٢٠٠٤: ١٠٢). خاصة في ظل تحقيق إيران للزعامة الشيعية بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، في مقابل تراجع رمزية مدينة قم بسبب سياسات النظام العراقي السابق(فولر، ٢٠٠٥: ١٢٦).

ز- تمكنت إيران من استثمار دورها الاقتصادي في العراق للالتفاف حول العقوبات الدولية الموجهة ضدها، والتي شكلت ضررًا كبيرًا على الاقتصاد الإيراني، وذلك من خلال العمل مع المؤسسات المالية العراقية(المهدي، ٢٠١٤: ١٤٥). ويمثل العراق البوابة الوحيدة التي توظفها إيران لمواجهة العقوبات المفروضة عليه من خلال الآلية الدولية المعروفة بسويفت Swift (٩٣)، وتشير تقارير عدة بأن البنوك العراقية تقوم بمساعدة إيران في الحصول على العملة الصعبة، بالإضافة لذلك ارتباط الاقتصاد العراقي بصورة جوهرية بالسوق الإيرانية التي تصل إلى ١٢ مليارا سنويًا تشمل الغاز والكهرباء(الدليمي، ٢٠١٩: ١٨٣).

ى- يضطلع التوافق الديني بين إيران والعراق بدور مهم تجاه الأمن القومي الإيراني، خاصة في ظل السياسة الإيرانية الهادفة إلى تعزيز الشعور لدى الشيعة العراقيين بالانتماء إلى إيران، وفي هذا الاتجاه عملت إيران على وضع سياسات دينية تهدف إلى جذب الشيعة العراقيين بعيدًا عن نفوذ رجال الدين المؤثرين في مدينة النجف، من أمثال "آية الله علي السيستاني" الذي ينبذ مفهوم ولاية الفقيه، وتأسيسًا على ذلك هدفت السياسة الإيرانية إلى بلورة حكومات مركزية عراقية يقودها الشيعة مع الحرص على ألا تخرج هذه الحكومات عن توجهاتها، من خلال دمج التحالفات الشيعية للترشح على قوائم موحدة للاستفادة من القوة التصويتية بصورة كلية، مثل التحالف العراقي الموحد الذي فاز بأغلبية المقاعد عام ٢٠٠٥م، في البرلمان الانتقالي، وهو الهيئة المكلفة بوضع دستور للبلاد، وبالتالي جاء الدستور العراقي في الطريق الذي يحقق الأهداف الإيرانية، ويضطلع قائد الحرس الثوري السابق "قاسم سليماني" بدور كبير في التنسيق بين الأحزاب الشيعية العراقية، ويترأس كافة الأنشطة الإيرانية في العراق، لتشكيل جماعات غير حكومية بديلًا عن الأحزاب السياسية لتشكل مصدر ضغط على السياسيين من أجل صنع سياسات تخدم الجمهورية الإسلامية**(Nader, 2015: 1:7).**

٢. <u>التوجهات الخارجية الإيرانية تجاه سوريا:</u>

تطورت العلاقة بين طهران ودمشق في ظل أجواء خاصة، تحكمت في شكل ونمط العلاقة الثنائية بينهما، فبعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، كانت إيران غير مقبولة على المستويين الإقليمي والدولي، وكذلك النظام السوري الذي كان مرفوضًا في محيطه العربي، خاصة العراق وعلاقاته المتوترة مع

[٩٣] - نظام سويفت المالي: هو نظام يتم استخدامه في عالم المعاملات المالية، من خلال الاتصالات المالية بين البنوك في جميع أنحاء العالم، تأسس عام ١٩٧٣م، في بروكسل، ويستخدم لتحويل الأموال من دولة إلى أخرى بصورة آمنة.

النظام البعثي والنظام الملكي في الأردن، وبذلك جمع الطرفان تحالفا مثلت فيه الظروف الإقليمية والعالمية الدور الأكبر في تشكيله(الزويري، ٢٠١٥: ١٣٤). وزاد من حجم التقارب بينهما الحرب العراقية - الإيرانية، وزيادة تدفق الشيعة بين البلدين لزيارة الأماكن المقدسة، وكانت سوريا المنفذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد الثورة الإيرانية، مقابل حصولها على الموارد النفطية بأسعار زهيدة، وتوالت الأحداث التي من شأنها تعزيز هذه الشراكة بعد حرب الخليج الثانية وغزو القوات العراقية للكويت، ولم تتوقف الدولتان عن تطوير علاقاتهما ورسم الحدود المشتركة لمصالحهما، وإن كان هناك هامش للتحرك لكل بلد على حدة دون أن يضر ذلك بتحالفهما، وبعد اندلاع الأحداث في سوريا في ٢٠١١م، تبنت الدولتان إستراتيجية من شأنها تحقيق جملة من الأهداف طويلة الأمد أهمها(الزويري، ٢٠١٥: ١٣٩):

أ- نقل الثورة السورية من مربع الثورة السلمية المطالبة بالتغيير بطريقة سلمية إلى مربع يجعل منها مشروعا لتهديد الأمن الإقليمي والدولي، للحفاظ على الوضع الراهن، وضمان صعوبة عدم حدوث تغيرات، وبذلك ستبقى إيران الحليف الإستراتيجي الأهم للنظام السوري.

ب- يتمثل الهدف الثاني من خلال الداخل الإيراني، الذي يشكل فيه النظام الإيراني فيه نتاج ثورة شعبية، وبالتالي فمن مصلحة إيران تسويغ موقفها السياسي في الإطار الذي تصفه إيران بأن دعمها للنظام السوري يتم لمساعدته للحفاظ على أمنه في مواجهة الجماعات التكفيرية.

ج- تجلت الرؤية التي تمتلكها إيران تجاه بقاء الأسد بأنها ستكون الرابح الأكبر من هذا الأمر، وأن الخطة المستقبلية لإيران بعد الانسحاب الأمريكي من العراق تتمثل في العمل على زيادة النفوذ في المنطقة بصورة فعالة، لضمان مكانتها الإقليمية(وحيد، ٢٠١٢: ٦٠).

د- مواجهة نفوذ المعارضة السورية، خاصة بعدما بدأ النظام السوري يفقد السيطرة على العديد من المناطق، الأمر الذي جعل النظام السوري يعتمد على إيران كمساند رئيسي له في مواجهة هذه الجماعات، ومن ثم قدمت الدعم العسكري للنظام السوري كركيزة أولية للمحافظة على بقاء الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة(**Ibrahim,2014:85**).

٥) تمتلك إيران دورًا عسكريًا مؤثرًا في سوريا، ولاسيما في ظل ظهور تنظيم داعش في العراق والشام منتصف عام ٢٠١٤م؛ حيث عملت إيران على حشد المقاتلين للانضمام إلى جانب قوات النظام السوري في الحرب على داعش، وبذلك كونت إيران قوات عابرة للحدود من أجل مواجهة الأخطار الخارجية(تقرير الحالة الإيرانية، ٢٠١٦: ٤٠). كما تساند إيران النظام السوري في نفس الرؤى، ويجمعهم توافق أيديولوجي وديني، وتكمن أهمية سوريا بالنسبة لإيران كونها تتمتع بأبواب جغرافية

مفتوحة تمكن طهران من استمرار توغلها في المنطقة؛ حيث تحتل سوريا موقعًا إستراتيجيًا في محور الهلال الخصيب الذي تسعى إيران إلى تكوينه من روابط الشيعة في الوطن العربي(صلاح، ٢٠١٨: ٩).

رابعاً: تطورات الأوضاع في سوريا والعراق وانعكاساتها على العلاقات التركية – الإيرانية:

تعد الأزمة السورية الممتدة منذ مارس ٢٠١١م، وحتى الآن، أحد أهم الأزمات التي تتشابك داخلها العديد من المحددات الداخلية والخارجية، بعد أن تم التدخل الإقليمية والدولي، مما انعكس على الساحة السورية الداخلية وعلاقاتها الإقليمة والدولية، وبالتالي كانت الأزمة السورية أهم الساحات التي انعكست بصورة مباشرة على تشكيل شبكة العلاقات الإقليمية والدولية، ويعد المتغير السوري عاملا مهما في تحديد نمط العلاقات التركية – الإيرانية بفعل الأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها سوريا في إستراتيجية الدولتين، مما جعلها ساحة للتنافس بينهما(العزاوي، ٢٠١٩: ١٠٠). إضافة لذلك فإن العراق يعد حلقة أساسية في تفسير نمط العلاقات التركية – الإيرانية تجاه المنطقة العربية، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي الذي أوجد حالة من الفراغ الإقليمي الجيوسياسي الذي كان له تداعياته على نمط التعاون والتنافس بينهما، ومن ثم بدأت تركيا وإيران تتنافسان من أجل السيطرة على مجريات الأحداث في الداخل العراقي في مواجهة الدول الإقليمية والدولية الأخرى، ليتمكنا من رسم دورهما على حساب هذه القوى، وعلى الرغم من أن الدور الإيراني كان له الثقل الأكبر مقارنة بالدور التركي في المشهد العراقي، بفعل فاعلية السياسة الخارجية الإيرانية، وأن ذلك شكل العامل الأساسي في زيادة حدة المنافسة التركية – الإيرانية على العراق(العزاوي، ٢٠١٩: ٧١: ٧٢).

١) التباين في السياستين التركية والإيرانية تجاه سوريا:

حدثت الأزمة السورية العديد من الاضطرابات في المنطقة العربية، الأمر الذي كان له تداعياته على زيادة حدة التنافس ما بين تركيا وإيران تجاه سوريا، والتي امتدت إلى أن وضعت العلاقات الثنائية بينهما في اختبارات مفصلية بعد أن كشفت بصورة كلية عن أهداف كلتا الدولتين وكذلك أسدلت الستار عن الإستراتيجية الإقليمية لكل منهما، والتي وضعتهما، أما حالة من التناقض فيما يتعلق بتبني السياسات تجاه الأزمة وتجاه العلاقات الثنائية بينهما(تقرير الحالة الإيرانية، ٢٠١٦: ٧٣). حيث أفرزت الأحداث في سوريا العديد من الانعكاسات على مستقبل النزاع الإقليمي من أجل النفوذ والريادة في المنطقة، خاصة تركيا وإيران اللتين تمثلان الأزمة لهما مصدرًا لتهديد أمن تركيا القومي، وكذلك المخاوف الإيرانية من فقدان وتراجع نفوذها في سوريا ومن ثم المنطقة برمتها.وقد أسهم كل ذلك في بلورة نمط متداخل ومعقد بين الدولتين تجاه سوريا وتجاه المنطقة(**Sandıklı and Semin, 2012: 25**).

إن اختلاف السياسات ورؤية كل من الدولتين حول سوريا، كان السبب الرئيسي في توتر العلاقات بين أنقرة وطهران، فتركيا تهدف إلى إسقاط النظام السوري، وفي سبيل تحقيق ذلك قدمت الدعم إلى الفصائل السورية المعارضة. وعلى الجانب الآخر، تدعم إيران النظام السوري سياسيًا وعسكريًا، في مواجهة السياسات التركية والمعارضة السورية، الأمر الذي تسبب في إيجاد نوع من التوترات بين الجانبين(لارابي، نادر، ٢٠١٣: ٨). كما أن الأولويات التي وضعتها تركيا وإيران واتبعتها في تحقيق الإستراتيجية الإقليمية لكل منهما أوجدت حالة من المنافسة الإقليمية، وعلى الرغم من إدراك الطرفين استمرارية المنافسة على النفوذ بينهما على المكانة الإقليمية، فإن الموقف التركي تجاه الأحداث في سوريا شكل عاملًا ارتداديًا في العلاقات الثنائية بينهما، الأمر الذي دفع إيران نحو إعادة النظر في العلاقة مع تركيا، مع تصاعد حدة التوترات على خلفية فيام تركيا بتفتيش الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سوريا، وذلك على خلفية الاتهامات التركية لإيران بإرسال شحنات الأسلحة إلى سوريا لدعم النظام(محفوض، ٢٠١٢: ٣٣٦).

وتزايدت التوترات بين الجانبين في ظل تصاعد حدة الاتهامات على خلفية الأزمة السورية، إذ قام نائب وزير الخارجية التركي "بولنت أرينج" باتهام إيران بدعم خلايا مسلحة من أجل العمل على إحداث الاضطرابات بين البلدين، وكذلك التنسيق مع حزب العمال الكردستاني الذي تعده تركيا منظمة إرهابية من أجل مواجهة الدور التركي في سوريا(فرحان، ٢٠١٧: ١٢). فالأزمة السورية أحدثت أثرًا كبيرًا على إستراتيجة تركيا وحدود نفوذها، خاصة في ظل تزايد التدخلات الخارجية، وخاصة الإيرانية(حميد، ٢٠١٥: ٢٣٦). ولعل التوتر في العلاقات التركية – الإيرانية تسبب في اتخاذ العديد من السياسات التصعيدية وخاصة من الجانب التركي الذي رفض الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران، وقبول تركيا بالسماح لقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) بنشر منظومة الدرع الصاروخية على أراضيها مما يهدد الأمن القومي الإيراني بصورة مباشرة، الأمر الذي استقبلته طهران بالتصعيد من خلال استعدادها على استهداف أي قوات أجنبية ستتدخل في الأزمة السورية(كاظم، ٢٠١٥: ١٤٧).

كما أن الأحداث في سوريا بفعل تعقيداتها الداخلية وانعكاساتها الخارجية على مستوى دول الإقليم، أسهمت بصورة كبيرة في إحداث تغيرات في طبيعة العلاقات التركية – الإيرانية، فالنظام السوري يستقبل الدعم من إيران بجانب بعض الحلفاء الدوليين، في حين تتلقى المعارضة الدعم من جانب تركيا وبعض الدول الإقليمية والعالمية الأخرى، الأمر الذي انعكس على علاقة تركيا وإيران وبات يسود بينهما عدم الثقة تجاه سياستهما في سوريا والمنطقة(حموم، ٢٠١٨: ١١). وعند الحديث عن النظرة المستقبلية لكل من تركيا وإيران في سوريا فإن الأمر مرتبط بمدى النجاحات التي حققها كل طرف على حساب الآخر، من زاوية أخري، فإن أبرز التطورات التي واجهتها إيران في سوريا هو الطموحات التركية،

الأمر الذي يضفي بوادر لتلاقي هذه السياسات في تحديد مستقبل سوريا، وكذلك مستقبل علاقاتهما(التقرير الإستراتيجي، ٢٠١٦: ٢١٤). وعلى الجانب التركي فإن الإستراتيجية التركية تجاه سوريا يحول دون تنفيذها وتحقيق أهدافها التواجد الميداني الإيراني والمباشر في سوريا، الأمر الذي يولد نوعًا من المنافسة القوية على من يمتلك القدرة على التأثير داخل مجريات الأحداث الداخلية السورية، وانعكاساتها الإقليمية والعالمية(مرسي، ٢٠١٧: ٣٢). وبالتالي فإن التعارض التركي – الإيراني تجاه ما يحدث في سوريا يشكل عاملًا مهمًا في إظهار حالة التباين والتعارض في السياسات الخارجية لكليهما حول مجريات الأحداث السورية، ولعل الارتباط التركي والإيراني بالأزمة السورية يشكل المحدد الأهم في رسم خريطة المستقبل السورية(كاظم، ٢٠١٤: ١٧٠).

وتأسيسًا على ذلك فإن الأدوار الإقليمية التي تسعى كل من الدولتين لتحقيقها من خلال الأحداث في سوريا، سينعكس بالضرورة على التوجهات الخارجية لهما، ولكن على الرغم من ذلك فإن العلاقات التركية – الإيرانية لم تصل إلى حد القطيعة، وإن كانت تشهد توترات عدة، الأمر الذي أصبح السمة الأساسية لهذه العلاقة، كما أن اختلاف المصالح في العلاقات التركية – الإيرانية حول سوريا لا يعني التباعد بينهما، ويتخلل هذا التوتر نوعًا من التفاهم حول ما يجري على الساحة السورية، ويمكن إرجاء السبب الرئيس في تحديد أطر هذه التوترات هو أن الخلاف الدائر حول الأزمة قائم على النظرة المستقبلية التي يريد كل طرف منهما تنفيذها على حساب الطرف الآخر(العزاوي، ٢٠١٩: ١١٨: ١١٩).

٢) التباين في السياستين التركية والإيرانية تجاه العراق:

بعد فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في العراق، وتعاظم النفوذ التركي والإيراني، الأمر الذي أوجد منافسة قوية بين الطرفين، بفعل الفوضى التي خلفها الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي تم توظيفه من قبل الجانبين لتحقيق الهيمنة على العراق، ولعب دورا أساسيا ومؤثرا في المعادلة الداخلية والخارجية العراقية(الحسن، ٢٠١٤: ٧٤). كما شكل انسحاب الولايات المتحدة من العراق العديد من الإشكاليات المتعلقة بإمكانية تفكك العراق، خاصة أن لكل منهما رؤيته الخاصة حول مستقبل العراق بعد الانسحاب الأمريكي، وكانت زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك "أردوغان"، في مارس ٢٠١١م، إلى العراق العديد من الدلالات التي تؤشر على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، ولاسيما في ظل اختلاف الرؤية التركية عن تلك الإيرانية المتعلقة بمستقبل العراق (**Lindenstrauss and Guzansky, 2011: 3**).

وعلى الجانب الآخر استطاعت إيران بلورة إستراتيجية إقليمية بعد حالة التحولات الجذرية التي شهدتها المنطقة العربية عام ٢٠١١م، وأن هذه الإستراتيجية باتت أكثر تفهمًا لإمكانيات الدولة التركية في التمدد الإقليمي؛ حيث ترى إيران أن مشروع العثمانية الجديدة الذي تتبناه تركيا يمثل معوقًا للطموحات

الإيرانية في ظل الأوضاع الحالية(**هاني، ٢٠١١: ٦٣**). وفي ظل تلك المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية، تميزت العلاقات التركية – الإيرانية بالاختلاف في الأدوار والمواقف والإستراتيجيات، مما أدى إلى تبني تركيا سياسة إقليمية خاصة بها، دون أن تكون أداة في المعادلة الإقليمية الجديدة، وبدأت بالتدخل في أزمات المنطقة بأكثر فاعلية والظهور بصيغة الدولة المؤثرة والمحركة لمجريات الأمور في المنطقة، وأن غير ذلك سوف يؤدي إلى تلاشي مكانة تركيا الإقليمية(**نعمة، ٢٠١٤: ٥٠٦**). وبالتالي نجد أن سياسة البلدين تتدخل في المنطقة بشكل عام، والعراق بشكل خاص، الأمر الذي أوجد المنافسة التركية – الإيرانية على المكانة الإقليمية وبلورة مرحلة جديدة من الخلافات بينهما بفعل السلوك الخارجي لكليهما، تجاه العراق واختلاف الأدوار(**المعيني، ٢٠١٤: ١١٤**).

وفي حين تمكنت إيران من استغلال التوترات التركية – العراقية، في تحقيق مزيد من التأثير في العملية السياسية العراقية، وتقليص فجوة الاختلاف بينهما، خاصة في ظل الأهمية الإستراتيجية ليس فقط للجانب الإيراني، بل أيضًا للجانب التركي(**قدوري وآخرون، ٢٠١٦: ٢٣٠**). وزاد من حدة التنافس التركي – الإيراني في العراق ظهور تنظيم داعش في ١٠ يونيو ٢٠١٤م، وسيطرته على مدينة الموصل العراقية؛ حيث تزايدات التدخلات السياسية والعسكرية من جانب تركيا وإيران، فقامت إيران بتقديم الدعم العسكري والاستشارات العسكرية وإرسال مستشارين عسكريين إلى بغداد،في حين قامت تركيا بالتدخل العسكري، خاصة في المناطق الحدودية للحفاظ على الأمن القومي التركي وموازنة النفوذ الإيراني في العراق الذي يزداد على حساب دورها(**نصرالدين، ٢٠١٥: ١٣٦**).

أ) التعاون والتنافس التركي – الإيراني في العراق:

بالرغم من حالة التنافس التي تجمع كلًا من تركيا وإيران في العراق، فإن هناك العديد من المصالح التي تجمعهما، أهمها على سبيل المثال:

١) وحدة الأراضي العراقية واستقراره ولاسيما في ظل تنامي الطموحات الكردية الانفصالية، وما سينعكس على الدولتين من آثار ذلك، خاصة في ظل وجود المكون الكردي داخل الدولتين.

٢) مواجهة الجماعات الإرهابية ومحاصرة امتدادها إلى الأراضي التركية والإيرانية.

٣) تمثل قضية المياه أحد أهم الآليات المشتركة بين تركيا وإيران التي تم توظيفها من جانبهما لتحقيق المكاسب السياسية والإستراتيجية داخل العراق.

٤) تسعى تركيا إلى القضاء على الطموحات الكردية ومواجهة حزب العمال الكردستاني داخل العراق، في حين تسعى إيران إلى تصريف منتجاتها الاقتصادية داخل العراق، وهذا يؤكد التوافق التركي – الإيراني حول الأحداث الجارية في العراق(**عبدالوهاب، ٢٠١١: ١٣٠**).

والجدير بالذكر أنه عند تناول العلاقات العراقية مع دول الجوار غير العربية (تركيا وإيران)، لا يمكن الحديث فقط عن العلاقات بين الأنظمة السياسية كوحدات سياسية متعارف عليها، بل يمتد الأمر ليشمل خاصية أخرى في العلاقات العراقية - التركية والعراقية - الإيرانية تتعلق بعلاقات كل من تركيا وإيران بالقوى السياسية العراقية الداخلية، وسواء كانت العلاقات إيجابية أو سلبية، فإن هذا لا ينعكس بالضرورة على العلاقات الرسمية بين الثلاث دول، ولا تنسحب عليها، فقد يكون هناك علاقة دولة ما بالقوى السياسية لدولة أخرى جيدة، وعلاقاتها بالنظام السياسي بمفهوم الدولة الشامل الذي تنتمي إليه تلك القوى والعكس صحيح، وتأسيسًا على ذلك فإن تفسير علاقات تركيا وإيران بالعراق لابد من إرجائها إلى الطموحات الإمبراطورية لكل من الدولتين، خاصة حول مصالحها وأهدافها في العراق، الذي كان ساحة للصراع فيما بينهما من خلال دعم كل دولة لجماعة، أو حركة، أو تيار حليف لهما، وفق اعتبارات الأيديولوجية أو المصلحة، كما تعرض العراق عبر التاريخ من معضلة التدخلات التركية والإيرانية، وعلى مدى عقود تعاقبت على حكم العراق العديد من الحكومات والأنظمة التي كانت تتراوح العلاقات فيما بينهما بين المد والجذر في إطار نمط من العلاقات المحكوم في معظم أشكاله بالتوترات، سواء قبل الاحتلال الأمريكي للعراق أو بعده(**الساعدي، ٢٠١١: ١٨٧: ١٨٨**).

وفي السياق ذاته فإن التنافس التركي – الإيراني على العراق لم يكن وليد الفترة الحالية، بل إنه يعود إلى أصول تاريخية بعيدة؛ حيث ترى تركيا وإيران العراق بأنه جزء من إمبراطوريتهم السابقة، وأن التنافس على العراق يعود إلى عدة أسباب، أهمها ما يتميز به العراق من موقع جيوستراتيجي في المنطقة، والبيئة الجغرافية المتماسكة، ما يؤهله ليكون مفتاح للسيطرة على المنطقة، ومن ثم تزايدت حدود تنافس القوى الإقليمية والدولية عليه، خاصة تركيا وإيران بحكم الجوار الجغرافي(جبر ومطلك، ٢٠١٣: ١١٠). وبعد احتلال العراق، كان ذلك المتغير الأبرز المؤثر في نمط العلاقات البينية بين دول المنطقة بشكل عام والعلاقات التركية – الإيرانية بشكل خاص، وبالتالي أسهم هذا المتغير في بلورة الفرصة الأمثل لدول الجوار غير العربية التي كانت تنظر إلى هذا المتغير بصورة تمكنها من تحقيق المزيد من المكاسب؛ كما أسهم الاحتلال الأمريكي للعراق في الكشف عن الأهداف الحقيقية للقوى الإقليمية غير العربية خاصة تركيا وإيران، ومن أجل توضيح أهمية المتغير العراقي في الإستراتيجية التركية والإيرانية(العمار، ٢٠٠٥: ٢٧).

وعليه تنظر كل من الدولتين إلى العراق على أنه يمثل عاملًا مهمًا يمكن توظيفه كبوابة لبسط النفوذ وتنفيذ مشروعهما الإقليمي، ومن الطبيعي أن يستحوذ العراق على أهمية خاصة للدولتين خاصة في ظل التقارب الجغرافي بينهما وبين العراق، كما أن الفوضى وحالة عدم الاستقرار السياسي في العراق يمثلان البيئة الخصبة لمساعدتها على تحقيق أهدافهما، في ظل فرضية، مفادها أن بقاء العراق ضعيفًا يوفر لهما

فرصة كبرى للتأثير ليس فقط في العراق، بل في العديد من أزمات المنطقة(**العزاوي، ٢٠١٩: ٩٨: ٩٩**).

خامساً: التعاون والتنافس التركي – الإيراني في المنطقة العربية:

على مدى عقود عديدة، نجحت كل من تركيا وإيران في تأسيس شراكة قوية استطاعت كل منهما خلالها تحقيق التقارب أكثر من التباعد، وفى الواقع فإن هذه الشراكة تكتسب أهمية خاصة لدى الطرفين، فإيران بالنسبة لتركيا خصم لا يمكن معاداته، لأن ذلك فيه تهديد لمصالح تركيا الساعية إلى لعب دور محوري فى معظم الملفات الحيوية في المنطقة العربية، من خلال انتهاج سياسة "تصفير المشكلات، و"التحالفات المفتوحة"، القائمة على بناء قنوات تواصل مع كل القوى الموجودة في المنطقة، وعلى الرغم من كون تركيا بالنسبة لإيران خصمًا لا يمكن معاداته أيضًا؛ لأنها أولًا عضو فى حلف شمال الأطلسي(الناتو) وحليف مهم لإسرائيل والغرب، بما يعني أن احتواءها هو أفضل وسيلة للتفاعل معها، لأن غير ذلك يعني الدخول فى صراعات غير متوازنة معها، ولأنها ثانيًا تُعد ظهيرًا إقليميًا مهمًا استطاعت إيران من خلاله، فى بعض الفترات، تقليص حدة الضغوط العالمية والإقليمية المفروضة عليها بسبب طموحاتها النووية والإقليمية(مسعد، ٢٠٠١: ١٢٢). إن قضايا التعاون بين تركيا وإيران متعددة، رغم أنها تأخذ شكل التنافس فى الكثير من المجالات والمواقع، فمن دول آسيا الوسطى إلى أفغانستان، والعراق، وسوريا إلى الحدود المشتركة، ثمة قضايا تأخذ شكل التعاون والتنسيق الأمنيين فى مواجهة القوى والمجموعات التي تشكل تحديًا أمنيًا مشتركًا، وهى قضايا وثيقة الصلة بالحدود وأمن الطاقة والاقتصاد، والجغرافيا التي تحمل مشكلات اجتماعية وقومية وطائفية (الأكراد على جانبي الحدود، فضلًا عن العراق وسوريا) والخلاف السني- الشيعي، وكل هذه القضايا لها حسابات فى سياسة البلدين وأمن المنطقة واستقرارها(الأشعل، ٢٠١٠: ١٣١).

سادساً: مستقبل العلاقات التركية – الإيرانية:

إن مستقبل العلاقات التركية – الإيرانية مرهون بطبيعة الدور التركي والإيراني بصورة مباشرة، إضافة إلى العديد من المتغيرات الداخلية والمستجدات الإقليمية والعالمية، وبما أن الدولتين تمتلكان العديد من المقومات والآليات لممارسة دور إقليمي فاعل، فإن ذلك يعد تحولًا في المسار المستقبلي للعلاقة بينهما، ولا سيما أن مسألة الهيمنة الإقليمية موضع خلاف جذري بين الجانبين، وأن المنافسة الإقليمية ستفرز صعوبة تجاه التنبؤ بمستقبل العلاقات بينهما، ومن زاوية أخرى فإن هناك احتمالية أخرى للتعاون بينهما، والتوافق في ظل بيئة إقليمية ودولية تشهد تحولات هيكلية من الممكن أن تُسهم في تحقيق تقارب في رؤيتي الدولتين، ولكن بالنظر إلى إلى أهدافهما تجاه المنطقة العربية المختلفة كليًا؛ فمن الممكن أن يعد

ذلك أساسًا لتأرجح العلاقات بين البلدين بين التحسن والانحدار، ومن ثم فإن العلاقات التركية – الإيرانية ستظل محكومة بحالة من التوازن النسبي في المستقبل القريب، فالتوازن بين حالة التعاون والتنافس ضمن إطار العلاقات بين البلدين يرتكز على عدة متغيرات داخلية وإقليمية وعالمية؛ حيث تشهد العلاقات بينهما حالة من المنافسة المتصاعدة على مناطق النفوذ داخل المنطقة العربية، ومن زاوية أخرى فإنهما يواجهان تحديات مشتركة تشكل عنصر الاستقرار في نمط العلاقات بينهما، والأدوار الإقليمية لكليهما(العزاوي، ٢٠١٩: ١٦٧). وبجانب ذلك هناك عوامل داخلية، وإقليمية، وعالمية، أثرت بصورة مباشرة على الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران تجاه المنطقة العربية، وجعلت العلاقات بين الجانبين تسير بمنحنى تعاوني تارة وتنافسي تارة أخرى، إلا أن هذا التنافس لم يفضِ في النهاية إلى الصدام المباشر برغم الاختلاف العقائدي بينهما؛ حيث أسهمت العديد من الملفات الخاصة بالتبادل الاقتصادي والتوافق السياسي حول الملف الكردي، ومساندة تركيا إيران في مواجهة العقوبات الأمريكية على إيران المتعلقة بالملف النووي في الحيلولة دون حدوث ذلك(العدوان، ٢٠١٣: ١٧٧).

وفي الختام فمن المحتمل أن تشهد العلاقات بين تركيا وإيران حالة من التعاون القائم على فرضية تعزيز الدورين التركي والإيراني وتراجع دور القوى العربية، ومن ثم تزايد فاعلية الدورين التركي والإيراني لملء الفراغ الإقليمي الذي نجم عن تراجع الأولويات الخارجية للدول العربية لصالح القضايا الداخلية وعجزها عن النهوض بأدوار خارجية فاعلة، وهذا الأمر يعد امتدادًا للأوضاع قبل اندلاع ما يسمى بالثورات العربية في عام ٢٠١١م؛ حيث كان التراجع الذي شهدته الأدوار العربية المصدر الرئيس لزيادة مستوى الحضور الفاعل للقوى الأخرى غير العربية، وخاصة تركيا وإيران، ويمكن إرجاء الصعود التركي والإيراني إلى فرضية التعاون والتنسيق الثنائي بينهما، ومن زاوية أخرى يمكن التنبؤ بصعود الدور التركي من خلال زيادة أهميتها في الفكر الإستراتيجي الغربي، كحليف إقليمي مناهض للتوجهات الإيرانية، إضافة إلى أن أحد المسارات المقترحة هو تحقيق التعاون التركي والإيراني مع الأنظمة العربية في حال سيطرة بعض النخب السياسية ذات المرجعية الدينية، بحيث تصبح الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية أكثر تقاربًا وإن كان ذلك قد يخلق حد التبعية لهما(**Ayoob, 2011: 57: 70**).

ويرى الباحث: من خلال هذه الدراسة أن هناك حالة من التوافق بين الدولتين تجاه الكثير من القضايا التي تمثل تهديدًا مباشرًا لهما، على الرغم من التباين الذي يصل إلى حد الخلاف بين التوجهات الخارجية للدولتين، ولكنهما تمكنا من رسم العديد من الخطوط العامة للتعاون والتنافس ضمن أطر تتجاوز من خلالها الدخول في مواجهة مباشرة، حيث نجد أن لكل دولة مشروعها الإقليمي الذي يختلف جذريًا من حيث الأهداف والأدوات، ولكن في المجمل فمن المحتمل أن تتصادم الكثير من الأولويات الخاصة بكل دولة، وإن كانت فرص ذلك محدودة إلا أن الشواهد الإقليمية والعالمية ستدفع بهما إلى مرحلة من

التوترات على خلفية عدم القبول الإقليمي بتلك المستويات التي توصلا إليها من النفوذ داخل المنطقة العربية، وخاصة تجاه سوريا والعراق، لما تمثله الدولتان من أهمية سياسية ، واقتصادية، وعسكرية، تمثلان بذلك مفتاحا للسيطرة على العديد من دول المنطقة.

الخاتمة:

شهدت الأدوار الإقليمية التي تسعى إليها كل من تركيا وإيران لها تغيرات عدة انعكست بصورة مباشرة على مسار العلاقات الثنائية بينهما، وذلك بفعل اختلاف السياسات والتوجهات التي تستند عليها الدولتان في المنطقة، مما أوجد حالة متفردة من التعاون والتنافس الإقليمي. ولعل المتغيرات الإقليمية العربية شكلت عاملًا بارزًا في تقاطع توجهات ومصالح الدولتين في مسار الدور الذي تستهدفه المكانة الإقليمية، خاصة مع تزايد انخراطهما في المنطقة العربية. كما أن المتغير السوري يختلف بصورة كلية عن المتغير العراقي تجاه حجم التنافس والتعاون بين الجانبين؛ حيث شرعت الدولتان إلى امتلاك القوة والنفوذ المؤثر في سوريا والعراق على حساب الدول الأخرى، لما تمتلكه الدولتان من أهمية في العقل الإستراتيجي التركي والإيراني، وبالرغم من التنافس بينهما فإن ذلك لا يعني القطيعة، وبرغم ذلك شكل المتغير العراقي والسوري عاملًا مؤثرًا في العلاقات التركية – الإيرانية ويمكن إرجاء ذلك إلى طبيعة المنافسة الإقليمية الثنائية على امتلاك مناطق النفوذ، خاصة بعد حالة الفراغ الإقليمي العربي، وأن التغيرات التي شهدتها المنطقة بعد عام ٢٠١١م، انعكست على العلاقات التركية – الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى توافق في بعض الملفات وتنافس في البعض الآخر، ويمثل الملف الكردي أحد الملفات الهمة التي جعلت إدراك أن التهديد المتبادل لهما أكبر من التنافس بينهما، ومن ثم تم تجاوز الخلافات واللجوء إلى التعاون المشترك.

نتائج الدراسة:

١) إن الجمهورية التركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية باتت كل منهما قوة إقليمية ودولية صاعدة بقوة، كما تشهد تحولات واضحة في بنيتها الداخلية أو على صعيد سياستها الخارجية، ويبرهن ذلك دورهما النشط في محيطهما وعمقهما الإستراتيجي.

٢) إن الاهتمام التركي والإيراني بدول الجوار العربي ومنطقة الهلال الخصيب يأتي أولًا وأخيرًا لخدمة المصالح التركية واالإيرانية ولاسيما الاقتصادية دون إغفال السياسة المتمثلة بالبحث عن النفوذ الإقليمي.

٣) إن الإستراتيجية التركية والإيرانية تقوم على المصالح القومية الإيرانية التي تستثمر الموقع الإستراتيجي والموارد الاقتصادية كأدوات في الحفاظ على هذه المصالح، بما يعزز قوتهما وتأثيرهما الإقليمي الذي يمكنهما من السيطرة والتأثير من أجل تنفيذ أهدافهما في الجوار العربي.

٤) إن الإستراتيجية التركية والإيرانية تجاه المنطقة العربية لا تستند على مفهوم الشراكة الجماعية الفعلية مع دول المنطقة بل على قاعدة قومية دينية مذهبية تستند على المذهب السني والشيعي الذي تتبناه القيادة السياسية في كل من الدولتين.

٥) إن الدول العربية بالمقابل لا ترتكزعلى قاعدة دينية ولا قومية محددة ولا حتى على مفهوم وإستراتيجية أمنية مشتركة بل على أطروحات متعددة لدول ربما تكون أحيانًا متناقضة.

٦) إن الموقع الجيو- ستراتيجي الذي تتمتع به تركيا وإيران يؤهلهما ويفرض عليهما الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، وبما يبعد عنها أى شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتى في إطار علاقات تجارية أو مرور الطاقة عبر أراضيها من ناحية ثانية، ويمنحها مجالًا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة.

٧) إن الدور التركي والإيراني وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له والضغوط التي تواجههما وكيفية معالجتها والترويج لدورهما كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة. فتركيا أوإيران بحكم جوارها الجغرافي على الأقل تمثل طرفا أصيلًا في بعض القضايا التي تدور على حدودها مثل المسألة العراقية والملف النووي الإيراني والعلاقات مع سوريا، وهي كذلك طرف مشارك في قضايا عديدة إقليمية أخرى فيما يتجاوز حدودها المباشرة.

٨) إن المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية والدولية أسهمت في لعب تركيا وإيران دورا إقليميا لا يستهان به. وجعلت من هذه الأهداف محورًا لتحركهما السياسي والدبلوماسي لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من تفاعلات هذه العلاقات.

٩) تباينت المواقف التركية والإيرانية تجاه سوريا والعراق؛ حيث اتبعت كل منهما سياسة مركبة، فلكل بلد حالة مستقلة عن الآخر. والثابت من متابعة المواقف التركية والإيرانية من سوريا والعراق يستخلص أن تركيا وإيران تُعدان طرفًا من حقه أن يتدخل في الشئون الداخلية للدول العربية.

١٠) هناك حالة فريدة من العلاقات بين تركيا وإيران؛ حيث إنه وبرغم اختلاف الإستراتيجيتين الخارجيتين لهما، فإنهما تمكنا من الاتفاق على الكثير من الملامح العامة التي من خلالها يتم تجاوز هذه الخلافات، في ظل الإدراك المتبادل بينهما بأن المواجهة بينهما ستتسبب في الكثير من الخسائر لهما وللمنطقة، وبالتالي فإنهما يتنافسان مثلما يتعاونان وفق شرروط موضوعية.

المراجـــع:

أولاً: المراجع العربية:

أ. الكتب:

١. أبو الحسن، خالد محمد(٢٠١٢): تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١.

٢. أوغلو، أحمد داوود(٢٠١١): العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر- ط٢.

٣. الحسن، عمار مرعي(٢٠١٤): التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام ٢٠٠٣م، بغداد: دار الكتاب العربي.

٤. العزاوي، جاسم محمد حاتم(٢٠١٩): العلاقات التركية – الإيرانية بعد عام ٢٠١١م، برلين، ألمانيا، المركز الديموقراطي العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، ط١.

٥. المعيني، خالد(٢٠١٤): كي لا تسرق الثورات: دراسة موضوعية في ثورات الربيع العربي، بيروت، منشورات ضفاف.

٦. الأشعل، عبد الله(٢٠١٠): تحديات الحوار العربي الإيراني، دمشق: دار الفكر، ط١.

٧. بارك، بيل(٢٠٠٥): سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية، دبي، مركز الخليج للأبحاث.

٨. رضوان، وليد(٢٠٠٦): العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية و حزب العمال الكردستاني في العلاقات العربية التركية: العلاقات السورية نموذجًا، بيروت، دار المطبوعات للنشر والتوزيع.

٩. فولر، جراهام(٢٠٠٥): السياسات الإسلامية في العراق ما بعد سقوط صدام، ترجمة المركز، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

١٠ . قدوري، عماد وآخرون(٢٠١٦): حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة، بيروت، مركز صناعة الفكر للدراسات والبحوث.

١١ . كاظم، هدى نبيل(٢٠١٥): السياسة الخارجية الأمريكية حيال تركيا: استمرار للتحالف أم تحول نحو الشراكة؟، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع.

١٢. محفوض، عقيل سعيد(٢٠١٢): السياسة الخارجية التركية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١٣.نصر الدين، إبراهيم(٢٠١٥): حال الأمــة العربية ٢٠١٤ – ٢٠١٥م، الإعصار: مــن تغيير النظم إلى تفكك الدول، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

١٤. نعمة، كاظم هاشم(٢٠١٤): تركيا القــوى الوسطـــى من أتاتورك إلى أردوغان، عمان، دار أمنة للنشر والتوزيع، ط١.

١٥. نور الدين، محمد(١٩٩٧): تركيا فــي الزمن المتحول: قلق الهوية وصـــراع الخيارات، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط١.

١٦.يوسف، عماد(٢٠١٥): تركيا:إستراتيجية طموحـــة وسياســة مقيدة(مقاربة جيوبوليتكية)، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١.

١٧.الحريري، جاسم يونس(٢٠١٣): العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولــي بعــد عام ٢٠٠٣ م، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

ب .الدوريات:

١.أمين، نظير محمود(٢٠١٣): موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثانى: ٣١٤- ٣١٩.

٢ . أولوتاش، أفق وآخرون(صيف٢٠١٥): سوريا: أزمة تخطت الحدود، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، مجلة رؤية تركية، القاهرة، السنة٤، العدد٢: ٧٥- ٨٠.

٣.الجابري، ستار جبار(٢٠١٢): الموقف الإقليمي من الانسحاب الأمريكــي من العراق، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد: جامعة بغداد، العدد ٢: ٥١- ٥٧.

٤.الدليمي، سليم(أبريل٢٠١٩): الانسحاب الأمريكي من سوريا: تموضع في العراق وترقب في إيران، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد٥٤، العدد ٢١٦: ١٨٣- ١٨٨.

٥.الزويري، محجوب(صيف ٢٠١٥): الحضور الإيراني في الأزمة السورية، مجلة رؤية تركية، القاهرة: مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، السنة ٤، العدد٢: ١٣٤- ١٣٨.

٦- السرجانـــي، خالد (يونيو٢٠٠٤): إيران شيعة العراق: التحالف أم الخوف علـى الـدور؟، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٤٧: ١٠٢-١٠٧.

٧. العبيدي، مثنى(٢٠١٦): نمط التأثير .. التوافق والتناقض بين التحالف الرباعـــي والعراق، مجلة شئون تركية، القاهرة: مركـــز الأهـرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١١١:٣-١١٦ .

٨. المهداوي، فيصل شلال عباس(٢٠١٤): الدور التركي في الأزمة السورية، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، العدد ٢١٠: ٥٢٠- ٥٢٦.

٩. النداوي، خضر عباس(٢٠١٢): الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، آراء حول الخليج، الكويت: مركز الخليج العربي للأبحاث، العدد٨٩: ٦٢- ٦٦.

١٠. آل شبانة، حسين مشتت(٢٠١٨)، من التصفير إلى الترقيم إشمالية السياسة التركية، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، يناير ، العدد (٦٣)، ٣٦٢- ٣٩١

١١. توفيق، سعد حقي(٢٠٠٩): السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨م، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٨ – ٣٩: ٤-٩.

١٢. جبجي، أرول، أوستن، قادر(خريف٢٠١٢): سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية، مجلة رؤية تركية، القاهرة: مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد ٣: ٥٦: ٥٩.

١٣. جبر، دينا محمد، مطلك، دنيا جواد(٢٠١٣): العراق والبيئة الإقليمية بين مطلب التوازن وضمان المصالح الوطنيـــة العليا، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعـــة بغداد، العـــدد٤٧: ١١٠- ١٦.

١٤. حموم، فريدة(٢٠١٨): التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديموقراطي العربي، العدد ٣: ١١- ١٦.

١٥.حميد، على فارس(٢٠١٥): توظيف فكرة المجال الحيوي في الآداء الإستراتيجي التركي بعد عام ٢٠٠٢ م، دراسة في الأطر الفكرية ولنظرية العمق الإستراتيجي، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٢: ٢٣٦- ٢٣٩.

١٦.عبد الوهاب، شادى(٢٠١١): تركيا وإيران وقيادة الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، فلسطين، العدد ٥٣: ١٣٠- ١٣٥.

١٧.غليون، الهادى(٢٠١١): قراءة في كتاب عبدالله تركماني"تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٤: ١٥٩- ١٦٤.

١٨. كاظم، محمد كريم(٢٠١٤): الأزمة السورية وتأثيرها في معادلة المصالح الإيرانية التركية، مجلة حمورابي، بغداد، العدد ١١: ١٧٠- ١٧٦.

١٩. مرسي، مصطفى عبدالعزيز(٢٠١٧): التكالب على سوريا وصراع الأدوار ومعضلة التسوية السياسية، مجلة **شئون عربية، العدد ١٧٠: ٣٢- ٣٦.**

٢٠. مسعد، نيفين (ربيع ٢٠٠٦): الدور الإيراني في المنطقة العربية : الأبعاد والتحديات، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٢٥: ١٢٢- ١٢٨.

٢١. هاني، إدريس (٢٠١١): تركيا أنشودة العثمنة على إيقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد٣: ٦٣- ٦٨.

٢٢. وحيد، مروة (٢٠١٢): سوريا وإيران وتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العددان ٥٤، ٥٥: ٦٠- ٦٧.

ج .الرسائل العلمية:

١. الساعدي، علي رحيم مذكور(٢٠١١): علاقة القوى السياسية العراقية بدول الجوار وأثرها على الوضع الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

٢. السعيدي، على سعد سعيد(٢٠١٤): الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (٢٠٠٢ – ٢٠١٣ م): القيود والفرص، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان- الأردن: كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

٣.العدوان، طايل يوسف عبدالله(٢٠١٣): الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.

٤. المهدي، شنين محمد(٢٠١٤): السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المشرق العربي ٢٠٠١ – ٢٠١٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

د. التقارير:

١.التقرير الإستراتيجي(٢٠١٦): الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، تقرير مجلة البيان، القاهرة، رقم ١٣.

٢.التقرير الإستراتيجي السوري(٢٠١٧): محاولات إقليمية لإعادة وتأهيل النظام والتطبيع معه، تقرير شئون أمنية، لندن، رقم ٣٦.

٣. تقرير الحالة الإيرانية(أكتوبر٢٠١٦): أبعاد الدور الإيراني في حلب السورية، الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.

٤. لارابى، إف ستيفا، نادر، عالرظا(٢٠١٣): العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا، تقرير: مؤسسة راند، كاليفورنيا.

٥. ج. باركي، هنري(يوليو٢٠٠٥): تركيا والعراق: أخطار وإمكانات الجوار، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم ١٤١.

الصحف:

صلاح، مصطفى(أبريل ٢٠١٨): إسرائيل: لو تعرضنا لاعتداء من سوريا سنقتل بشارا، جريدة البوابة، السنة الثالثة، العدد ١٢٣٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. **Ayoob, Mohamed(2011): beyond the democratic wave in the arab world: the middle east's turko – Persian future, insight turkey, vol.13.**
2. **Eisenstadt, Michael(2014): Iran and Iraq, The Washington Institute for Near East Policy,(London).**
3. **Lindenstrauss, Gallia and Guzansky, Yoel(2011): The Rise and (Future) Fall Of A Turkish-Iranian Axis, Foreign Policy Research Institute .**
4. **Nader Ibrahim M. Bin Nasur(2014): Syria- Iran Relation(2002- 2014), international journal of Humanities and social science, Vol.4.**

ثالثاً المراجع باللغة التركية:

1. Sandıklı ve Semin(2012):, "Bütün Boyutlarıyla Suriye Krizi ve Türkiye", BİLGESAM Rapor, Sayı 52, Kasım